

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بقرار الجمهورية في ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء	جمال عبد الناصر حسين بكاشي (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير العدل	وزير الصحة العمومية	وزير المالية والاقتصاد
أحمد حسني	نور الدين طراف	عبد البهيل إبراهيم العمري
وزير الأوقاف	وزير المعارف العمومية	وزير التصرير بالانتداب
أحمد حسن الباقوري	إسماعيل محمود القباني	أحمد حسني
نائب وزير التجارة والصناعة	وزير الخارجية	وزير الدولة
حسن احمد بغدادي	محمود فوزي	فتحي رضا وان
وزير الشؤون البلدية والقروية	نائب وزير التموين بالانتداب	
حسن احمد بغدادي	وليم سليم حنا	
وزير الشئون الاجتماعية	وزير المواصلات بالانتداب	
عباس مصطفى عمار	وليم سليم حنا	
وزير الزراعة		
(فائد جناح) عبد الطيف محمود البغدادي	عبد الرحيم صدقى	
وزير الارشاد القوى ووزير الدولة لشئون السودان بالبداية		
أحمد حسن الباقوري		
وزير الأشغال العمومية		
أحمد عبد الله الشر باصى		

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٣

باضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة ١٧ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة:

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقادته تورة الجيش،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المتعلقة به،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

وببناء على ما اعرضه وزيراً المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء،

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - تعدل المادة ١٧ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه على الوجه الآتي:

"يجوز بقرار من مجلس الوزراء الاعفاء من الامتحان بنوعيه في الحالين الثانية والثالثة من المادة السابقة إذا تقدم في التعيين ترتيب التخرج

ومع هذا فيجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد في التعيين بترتيب التخرج إذا كان المرشح موظفاً بالفعل ويراد تعيينه في وظيفة من وظائف الكادر الفنى العالى والأدارى تستلزم مسوغات خاصة لا يضيق الامتحان فى الكشف عنها.